الفعالية الافتتاحية لمؤتمر الإسلام في ألمانيا يوم 2022/12/7

كلمة الوزيرة الاتحادية للداخلية والأمن الوطني، السيدة/ نانسي فيزر

لا يُعتد إلا بالكلمة المنطوقة.

حضرة النائبة الفاضلة،

حضرات السيدات والسادة الكرام،

أعزائي ممثلات وممثلي الحياة الإسلامية في ألمانيا،

أهلاً وسهلاً بكم هنا في مقر الوزارة الاتحادية للداخلية والأمن الوطني! يسعدني كثيرًا أن يتسنى لمؤتمر الإسلام في ألمانيا الانعقاد مجددًا كفعالية موسعة تقام في هذا الإطار المتميز بعد فترة طويلة من التوقف بسبب الجائحة.

صحيح أننا لا يمكننا استنفاذ ما توفره القاعات المتاحة لنا من سعة لأسباب تتعلق بكورونا، إلا أننا أصبحنا نتقن التعامل مع تلك الأوضاع. ومن ثم، أتوجه أيضًا إلى متابعينا عبر البث الحي على الشاشات بالشكر على مشاركتهم وأرحب بهم كل الترحيب!

سيداتي وسادتي،

لم يعد مؤتمر الإسلام في ألمانيا في بداية مساره، بل إنه يساهم منذ 16 عامًا في مناقشة شؤون المسلمات والمسلمين في ألمانيا في حوار متكافئ.

التحدث مع بعضنا البعض بدلاً من الحديث عن بعضنا البعض – هذا أحد أهم إنجازات المؤتمر. بات مؤتمر الإسلام في ألمانيا المنتدى الرئيس للحوار والتعاون بين الدولة وبين المسلمات والمسلمين في ألمانيا. كما إنه يسمح علاوة على ذلك بتبادل الرؤى والتفاهم فيما بين المسلمين، ويبعث بروح النشاط في تلك العمليات. وبالتالي يساهم المؤتمر بشكل كبير في منح المسلمين والمجتمعات الإسلامية في ألمانيا الشعور بالقبول وبأنهم قادرون على تشكيل وطنهم بأنفسهم.

هكذا أصبح مؤتمر الإسلام في ألمانيا جزءًا هامًا من سياساتنا الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. لذا، فقد عقدّت العزم بعد تولي منصبي على استئناف مؤتمر الإسلام في ألمانيا ومواصلة تطويره وتعزيزه، إذ أنه بات جزءًا لا يمكن تصور السياسات الوطنية لبلدنا دونه، حضرات السيدات والسادة!

بالنظر إلى مسيرة مؤتمر الإسلام في ألمانيا المستقبلية، يمكننا أن نعول على أساس متين:

لقد ساهم المؤتمر بشكل كبير في تعزيز المشاركة الاجتماعية للمسلمات والمسلمين؛ حتى أن السؤال حول ما "إذا كانوا مشاركين اجتماعيًا" صار واضح الجواب: مع تدريس التربية الدينية الإسلامية في المدارس الحكومية، وتطوير دراسات علوم الدين الإسلامي في جامعاتنا، وزيادة مشاركة المسلمات والمسلمين في الحوارات المجتمعية. هذا فقط على سبيل المثال لا الحصر.

ويحظى كل ذلك بقبول واسع في الدولة والمجتمع، سيداتي وسادتي!

في هذا السياق، كان من الواضح دومًا أن مؤتمر الإسلام في ألمانيا يشكل الإطار لتبادل الرؤى، ويقرب الآراء من بعضها، ويمنح زخمًا، ويرافق التطورات – بينما يقع التطبيق والتنفيذ في نظامنا الفيدرالي في معظم الحالات على عاتق الولايات، وليس في مسؤولية المؤتمر ولا الحكومة الاتحادية.

غير أن بعض الأمور الأخرى ذات الأهمية تُعد بالفعل - ولأسباب تتعلق بحرية العقيدة وحق تقرير المصير المنصوص عليه في الدستور - من الشؤون المتروكة للطوائف الدينية ذاتها.

لذا، فمن الأساسي أن يجمع مؤتمر الإسلام في ألمانيا مرة بعد الأخرى بين المسؤولين من المنظمات الإسلامية المركزية والمبادرات الإسلامية والولايات الاتحادية والبلديات والوزارات والمصالح الحكومية والكنائس والمؤسسات العلمية، ويدفع بعجلة العمل المشترك في الموضوعات المذكورة.

سيداتي وسادتي،

أتمنى أن يقوم مؤتمر الإسلام في ألمانيا خلال الفترة التشريعية الحالية بطرح أفكار مبتكرة وبث روح جديدة في الدور الهام الذي يضطلع به!

وأن يكون باعثًا لأفكار جديدة ومحركًا للنقاشات حول الشؤون السياسية المتعلقة بالإسلام، وأن يدعم الحوار فيما بين المسلمين. كما أرجو أن يسعى المؤتمر لضمان أن ما يقدمه من زخم يحظى بمتابعة، وأن يمضي قدمًا في تحسين مشاركة وإدماج المسلمين.

ولدعم تلك الأهداف، قمنا في الفترة السابقة لهذه الفعالية الافتتاحية التي تجمعنا اليوم بإطلاق عملية تشاركية واسعة النطاق؛ وقد كانت هذه رغبة لي شخصيًا. شارك العديد من حضراتكم في الورشة الحوارية التي عُقدت في 5 مايو/ أيار، حيث وجّهنا لكم السؤال حول المواضيع التي تنال اهتمامكم بصورة خاصة في المرحلة الجديدة من مؤتمر الإسلام في ألمانيا.

من الأمور التي أوليناها عناية خاصة كانت الدقة الفائقة للأفكار المطروحة، فضلاً عن كونها متصلة اتصالاً مباشرًا بالحياة الإسلامية والتعايش فيما بين المسلمين وغير المسلمين في ألمانيا. فهذا بالتحديد ما يدور الأمر حوله الآن: نريد إحراز تقدم عملي وقابل للقياس!

ولذلك، سنواصل العمل بشكل مرن في أطر ومجموعات مختلفة، لنترك خلفنا تلك الهيئات الثابتة وغير المتغيرة للدورات السابقة من مؤتمر الإسلام في ألمانيا.

ثمة أمر آخر أتمناه أنا شخصيًا للمرحلة الجديدة من مؤتمر الإسلام في ألمانيا، ألا وهو تمثيل تعددية أشكال الحياة الإسلامية. ذلك لأن الحياة الإسلامية في ألمانيا ازدادت تعددية على مدار السنوات الماضية، إذ تم طرح مبادرات وتأسيس منتديات جديدة، وقام الشباب وبصورة خاصة النساء المسلمات أيضًا بتنظيم أنفسهم في مجموعات، وجعلوا آراءهم ومطالبهم مسموعة.

إن الحياة الإسلامية جزء طبيعي جدًا من حياتنا اليومية في ألمانيا، ونجدها في أماكن متعددة وشديدة التباين، على سبيل المثال في إطار الطوائف الدينية وفي العمل الاجتماعي والمنظمات الشبابية وفي المجال العلمي والقطاع الإعلامي وبالطبع أيضًا داخل المنظمات الإسلامية المركزية الكبرى. إن هذا الطيف الواسع هو ما يميز مؤتمر الإسلام في ألمانيا في مرحلته الجديدة.

أخذ الائتلاف الحاكم على عاتقه تحقيق الأهداف التالية خلال فترة ولايته الحالية:

1. نريد التصدي بحزم لمعاداة المسلمين.
2. نريد النهوض بالمشاركة الاجتماعية للمسلمين والجاليات المسلمة.

3. نريد تحقيق تقدمًا في مسألة تأهيل الأئمة.

تنص اتفاقية الائتلاف الحكومي على كل تلك الأمور. وأنا أتخذ هذا التكليف على محمل الجد وأولي تلك القضايا اهتمامي الشخصي. لذا، فستكون من الأمور المحورية أيضًا بالنسبة لبرنامج عمل المؤتمر.

سيداتي وسادتي،

يتعرض الكثيرون في ألمانيا يوميًا إلى العنصرية. وكثيرًا ما يتعرض المسلمون والمسلمات إلى عنصرية مزدوجة، إذ يتم رفضهم ومعاداتهم كأشخاص يعتنقون الدين الإسلامي وفي الكثير من الأحيان كذلك لكونهم أشخاصًا من أصول مهاجرة.

مع تولي منصبي كوزيرة للداخلية، أكدت بوضوح على أنني التزم بالتصدي لكافة أشكال العنصرية والتطرف ومعاداة البشر الموجّهة ضد جماعات بعينها، وأيضًا ضد معاداة المسلمين على وجه التحديد. وقد قمنا بالفعل بإطلاق مشاريع هامة، نذكر منها هنا على سبيل المثال: خطة العمل ضد التطرف اليميني، والعمل على قانون دعم الديمقراطية.

في نظري، يُعتبر مؤتمر الإسلام في ألمانيا بمثابة إشارة واضحة لكافة الأشخاص الذين لا يريدون سماع أو قبول أن المسلمات والمسلمين ودينهم جزء طبيعي من مجتمعنا – وأن الدولة تهتم بقضاياهم!

كرد فعل على حالات التعرض للتمييز والتهديدات والاعتداءات العنصرية، قمنا في وزارة الداخلية الاتحادية بتأسيس هيئة خبراء مستقلة حول معاداة الإسلام. في هذا الإطار يقوم خبيرات وخبراء بتحليل المظاهر الحالية لمعاداة الإسلام، آخذين بعين الاعتبار أيضًا تقاطعها مع المواقف المعادية للسامية وكافة أشكال معاداة البشر الموجهة ضد جماعات بعينها.

سترفع هيئة الخبراء المستقلة إلينا تقريرها حول معاداة الإسلام في ألمانيا في صيف العام القادم وترفق به توصيات عملية محددة في هذا الشأن. ويسعني أن أؤكد لحضراتكم الآن بالفعل أننا سوف نأخذ هذه التوصيات العملية على محمل الجد وسوف نسعى لنجعلها تجد اهتمامًا وقبولاً واسعًا في المجال العام.

ذلك لأننا لا يصح لنا كمجتمع أن نقبل تعرض المسلمين والمسلمات في ألمانيا إلى التمييز بسبب دينهم أو أصلهم!

سيداتي وسادتي،

عندما أقول هنا إن المسلمين والمسلمات هم اليوم جزء طبيعي من بلدنا، فلا يعني هذا أننا يمكننا أن نكتفي بذلك. بل يجب علينا أن نواصل العمل على تحسين مشاركتهم الاجتماعية.

نريد أن نجعل إسهام المسلمين أكثر وضوحًا وأن نعمل على ترسيخ الجاليات الإسلامية بشكل أفضل في المجتمع. ذلك لأن القدرة على العمل ونيل الاعتراف المجتمعي تتطلب وجود هياكل مستقلة وقادرة على العمل وتحمل الأعباء. إن مهمة وضع تلك الهياكل والحفاظ عليها وتعزيزها تقع في المقام الأول على عاتق المسلمين وجالياتهم. بيد أن مؤتمر الإسلام في ألمانيا في مقدوره أن يواكب تلك العملية بالدعم وأن يساعد المشاركين فيها في التعلم من بعضهم البعض.

من المؤكد في نظري أن مدى نجاح التعايش والمشاركة المجتمعية للمسلمين، تلك أمور تتحدد على عين المكان! لذا، ندعم منذ عام 2019 الجاليات الإسلامية في إضفاء طابع احترافي على ما تقدمه من خدمات اجتماعية، مثلاً في مجال العمل الشبابي، ونساعدها في الارتباط والتواصل بشكل أفضل مع محيطها المباشر، وذلك في إطار منهج الدعم "مساجد من أجل الاندماج" لمؤتمر الإسلام في ألمانيا.

يهدف ذلك إلى إبراز كون المساجد والجاليات التابعة لها أجزاءً طبيعية من الجوار في المحيط غير المسلم الواقعة فيها، والوصول إلى الاعتراف بها كأطراف فاعلة في المجتمع.

في سياق هذه العملية نلاحظ لدى إدارات الدوائر والبلديات رغبة كبير للغاية في تبادل الآراء وتشارك المعرفة وسبل التأهيل. ومن ثم، تحدوني الرغبة في إطلاق عملية تبادل للخبرات في إطار مؤتمر الإسلام في ألمانيا تسمح للبلديات بالتعلم من بعضها البعض في المسائل الخاصة بالإسلام وتقديم زخمًا جديدًا.

علاوة على ذلك، سيستمر مؤتمر الإسلام في ألمانيا من خلال ما يقدمه من دعم للمشاريع في تشجيع المبادرات الإسلامية في المجتمع المدني، مثلاً تلك المكرسة للتربية المدنية أو للعمل الاجتماعي الموجه نحو النساء أو الشباب أو للحوار المجتمعي.

سيداتي وسادتي،

كما ذكرت في بداية كلمتي، لعب مؤتمر الإسلام في ألمانيا دورًا حاسمًا في إنشاء أقسام لدراسة علوم الدين الإسلامي في الجامعات الألمانية. إذًا فالشروط المطلوبة للتأهيل العملي للأئمة أصبحت متوفرة بالفعل.

بطبيعة الحال، فالتأهيل المهني للأشخاص العاملين لدى الجاليات الإسلامية هي من الشؤون الخاصة بالجاليات نفسها. ولكني، ومن منظور سياسة الاندماج، أعتقد في الوقت ذاته أنه من الأهمية بمكان يعمل عدد أكبر من الأئمة المندمجين مجتمعيًا في ألمانيا والحاصلين على تأهيلهم المهني باللغة الألمانية لدى الجاليات الإسلامية. وهذا الأمر يصب أيضًا في مصلحة الجاليات ذاتها!

وأقول بكل وضوح: إن تقليص التبعية الأجنبية والتأثير الخارجي ييسر للمسلمين الألمان العيش بعقيدتهم الدينية في وطنهم ألمانيا!

وحاليًا، تقوم المنظمات الإسلامية المركزية الكبرى بالفعل بنفسها بالتأهيل المهني للأشخاص العاملين لديها في المجال الديني في ألمانيا. لتمكين المنظمات والجاليات الأخرى من إجراء التأهيل المهني، تم في عام 2019 تأسيس إسلام كوليغ (أو كلية الإسلام) بالتنسيق الوثيق مع مؤتمر الإسلام في ألمانيا. تقدم هذه المؤسسة اليوم على المستوى الوطني التأهيل المهني والتدريب المكمل للأئمة والعاملين بالجاليات الإسلامية ومقدمي الرعاية الروحية – ويتم دعمها في إطار مؤتمر الإسلام في ألمانيا.

هناك مشروع نموذجي آخر جدير بالاهتمام، وهو برنامج " الإسلام في العمل الاجتماعي" الذي تقدمه جامعة مونستر والمموّل من قِبَل كل من حكومة ولاية شمال الراين-وستفاليا ووزارة الداخلية الاتحادية. يشير ذلك إلى أن شيئًا ما بدأ في التغير. ونود الاستفادة في مؤتمر الإسلام في ألمانيا من هذا الزخم ومنح تلك العمليات دفعة أقوى.

سيداتي وسادتي،

أريد تقليص أعداد الأئمة الموفدين من الخارج إلى ألمانيا تدريجيًا بهدف وقف عملية الإيفاد تلك نهائيًا. وهذا ما نسعى إليه حاليًا بشكل مكثف.

إن إيفاد الأئمة إلى ألمانيا هو موضوع يتعلق بتركيا على وجه الخصوص. لذا، فنحن على اتصال بالجهة المختصة في تركيا – تحديدًا "ديانت" وهي الجهة الرسمية التركية المعنية بشؤون الدين. حتى أن وكيلة الوزارة المختصة في وزارتي، السيدة/ زايفرت أجرت الأسبوع الماضي محادثات بهذا الشأن في أنقرة. عزيزتي يوليانا، أشكرك جزيل الشكر على ذلك، وأعتقد أننا نتخذ خطوات على المسار الصحيح!

يتضمن برنامج العمل نقطة هامة أخرى أود التطرق إليها هنا، ألا وهي الرعاية الروحية الإسلامية في المؤسسات العامة. وقد سبق أن صدرت توصيات بهذا الصدد عن مؤتمر الإسلام في ألمانيا في عام 2017. إلا أن التطبيق ليس من صلاحيات المؤتمر، بل يقع ضمن مسؤوليات الولايات الاتحادية فيما يخص الرعاية الروحية في السجون، وضمن مسؤوليات وزارة الدفاع الاتحادية فيما يتعلق بالرعاية الروحية في الجيش.

هدفي هو أن نواصل المسير على هذا الدرب في الفترة التشريعية الحالية وأن نحرز تقدمًا ملموسًا فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مؤتمر الإسلام في ألمانيا. نتواصل حاليًا مع وزارة الدفاع الاتحادية بهذا الشأن؛ وأنا متفائلة أنه سيتم عن قريب إيجاد إمكانية لقديم الرعاية الروحية للمسلمين. وأود أيضًا التعاون مع الولايات الاتحادية على تعزيز الرعاية الروحية للمسلمين في السجون وتوسيع نطاقها.

سيداتي وسادتي،

إن برنامج العمل الذي نود مباشرته في إطار المرحلة الجديدة لمؤتمر الإسلام في ألمانيا هو برنامج طموح. ففضلاً عما عرضته بإيجاز من أهداف، سيعالج المؤتمر العديد من المواضيع الأخرى في ندوات وورش عمل وفي إطار علاقات التعاون وبرامج دعم المشاريع.

ففي رأي، يجب على سبيل المثال أيضًا تناول موضوع معاداة السامية في صفوف المسلمين ومعالجته بشكل نقدي بمشاركة من مفوضة الحكومة الاتحادية لشؤون معاداة السامية. وأود في هذا السياق تكثيف جهدي في سبيل تنفيذ ذلك. كما ينبغي أن يتناول مؤتمر الإسلام في ألمانيا أشكال التعصب الأخرى الموجهة من المسلمات والمسلمين ضد فئات أخرى من المجتمع. هذا أمر يهمني للغاية.

ولكل من يتساءل لما لم اذكر هنا محاربة التطرف الإسلاموي، أود أن أقول إننا في وزارة الداخلية الاتحادية والحكومة الاتحادية بأسرها نولي هذا الموضوع مع الجهات الأمنية أولوية خاصة، أيضًا في التعاون والحوار مع المسلمين والمنظمات الإسلامية. نتبع في التصدي للتطرف الإسلاموي منهجًا شموليًا تتضافر فيه الملاحقة مع المنع.

ينال العمل على نزع التطرف تركيزًا خاصًا. تدعم الحكومة الاتحادية والولايات عديد من البرامج المختلفة في مجالي الابتعاد عن التطرف القائم على الدين ونزعه. تقوم وزارة الداخلية الاتحادية على سبيل المثال بدعم مركز الاستشارات المتعلقة بالتطرف والتابع للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. بالتعاون مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، والهيئة البحثية المعنية بموضوعي الإرهاب والتطرف التابعة للمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، والمكتب الاتحادي لحماية الدستور نواصل باستمرار تطوير التدابير المتخذة وتوسيع نطاق معرفتنا من خلال البحث العلمي القائم على الجوانب العملية.

ولكن من الواضح أيضًا أن مؤتمر الإسلام في ألمانيا ليس مؤتمرًا أمنيًا. في عام 2011، تم عمدًا إخراج موضوع الإسلاموية ومنعها ومكافحتها من دائرة المواضيع التي يعالجها مؤتمر الإسلام في ألمانيا، وتناوُلِها في صيغة حوار أمني قائم بحد ذاته في إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية الاتحادية. وأنا أساند بكل وضوح هذا القرار بشأن تنحية المواضيع الأمنية عن مؤتمر الإسلام. ذلك لأنه لا يجوز أن يتم وضع المسلمين في محل شك عام فيما يتعلق بالتطرف!

سيداتي وسادتي،

حضراتكم، مسلمات ومسلمي ألمانيا وممثليهم، تنتمون بعقيدتكم وإسهاماتكم إلى ألمانيا. ولكم كل الحق أن تنتظروا من الدولة والمجتمع أن يضمكم ويشرككم كجزء طبيعي ومتكافئ من المجتمع ككل.

والعكس صحيح: إن مجتمعنا يحتاج إليكم وإلى إسهاماتكم – من أجل تحقيق الديمقراطية الحرة والتعددية والتشاركية، والتكاتف بين المواطنات والمواطنين جميعهم. يسري هذا بصفة خاصة في الفترات التي يزيد فيها الاستقطاب والتي يجب علينا فيها أن نعيش ديمقراطيتنا وندافع عنها كل يوم من جديد.

لذا أناشدكم أن تُعبّروا عن أفكاركم وتشاركوا في حوارات عصرنا هذا. وأهيب بكم أن تكونوا جزءًا مسؤولاً من المجتمع المدني النشط. وأدعوكم إلى المساهمة في صياغة التماسك داخل ألمانيا وأوروبا وإحيائه ودعمه بنشاط – أيضًا في مواجهة الديكتاتوريات والحكم الاستبدادي والمتطرفين على أعتابنا وفي جميع أنحاء العالم.

ولكم مني جزيل الشكر.